

التلميذ والعنف بمؤسسات التعليم الجزائرية، عوامله وآليات محاربهه (دراسة ميدانية)

د. بلحزري بلوفة

جامعة وهران - الجزائر

المخلص:

يعتبر موضوع التلميذ وظاهرة العنف بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية أحد أهم المواضيع التي ينبغي إثارتها للتنقيب في حيويتها، فلقد باتت عنف التلاميذ اليوم يمثل ظاهرة مقلقة، ليس بسبب مآزق الانفلات الذي تعيشه المؤسسات التربوية ومؤسسات التنشئة المرافقة لها فحسب، وإنما للخطر الداهم الذي يواجهه المجتمع اليوم فمستقبلا. كما لا يمكن الحكم عن ظاهرة عنف التلميذ جزافا، لذلك تأتي هذه الدراسة الميدانية لكشف الستار عن علل وعوامل تفشي ظاهرة العنف بين أوساط التلاميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية ومحاولة إيجاد حلول لهذه المعضلة.

الكلمات المفتاحية: عنف التلاميذ، مؤسسات التربية والتعليم الجزائرية..

Abstract :

The violence of students today is a worrisome phenomenon, not only because of the impasse in the educational establishments and their associated institutions, but in the imminent danger that society faces today. . It is also impossible to judge the phenomenon of student violence arbitrarily, so this field study to reveal the causes of the phenomenon of violence among students in educational institutions in Algeria and try to find solutions to this dilemma.

Keywords : Violence of pupils; Algerian educational institutions.

1 مشكلة البحث:

لاشك أن توجيه سلوك الطفل وتقويمه جزء لا يتجزأ من مخرجات المنظومة الأسرية والمجتمعية، ولا شك أن الطفل وهو في مرحلة التمدن بحاجة أيضا إلى ضبط في عملية تنشئته وتقويم في سلوكه بالمؤسسة التربوية والتعليمية حتى يكون مؤهلا لمجابهة تأثيرات محيطه المدرسي والاجتماعي بكل منابعه السالبة.

تواجه المدرسة الجزائرية اليوم في حركية متصاعدة وسابقة موجة عنف منقطعة النظير بين أوساط التلاميذ⁸³ وبشكل أخص بمؤسسات التعليم المتوسط والثانوي⁸⁴، وما يثبت هذا المشهد أيضا ما يتم رصده من إدلاءات للفاعلين بالمؤسسات التربوية من أساتذة ومدراء وإداريين عن معاناتهم اليومية وقد تعرضوا لعنف لفظي من طرف التلاميذ يصل في كثير من الأحيان إلى الاعتداء الجسدي، بل ويصل إلى تخريب ممتلكات الدولة أحيانا.

لقد بات عنف التلاميذ اليوم يمثل ظاهرة نثير الارتياح، ليس بسبب مأزق الانفلات الذي تعيشه المؤسسات التربوية ومؤسسات التنشئة المرافقة لها فحسب، وإنما للخطر الداهم الذي يهدد المجتمع اليوم فمستقبلا. كما لا يمكن الحكم عن ظاهرة عنف التلميذ جزافا ومنح أحكام مسبقة فيما إذا كانت هذه الظاهرة تتجلى مظاهرها بالمؤسسات التربوية الجزائرية قاطبة، أم أن العنف مشهد استثنائي تتميز به مؤسسة تعليمية دون أخرى؟

والى غاية موضوعة هذه المشكلة تحت محك البحث والتقصي، فمن المؤكد أن ما يترتب على العنف بالوسط التعليمي قد يخلق بيئة تربوية وتعليمية متوترة تعكر عملية أداء المهمة التعليمية خلاف طموحات الفاعلين والذين يهمهم شأن ومستقبل المنظومة التربوية، وهو ما قد يحول أيضا بين مخططات منظومة التربية والتعليم وبين تحقيق تطلعاتها وأهدافها المنشودة، لذلك فإن المسعى الذي يرام على خلفية هذه الدراسة الميدانية، هو الكشف عن العوامل الكامنة خلف تقادم هذه الظاهرة، أي مشكلة نقشي سلوك عنف التلميذ بالمؤسسات التعليمية وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي، وكذا التحقق من العوامل المرتبطة بهذه المشكلة قصد إيجاد آليات لمجابهتها وحل لغزها. إن مثل هذه الدراسات الشائكة تحتاج في مدخلاتها إلى إطار تفسيري يقوم على فهم منابع سلوك العنف لدى التلاميذ بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار متغير سن تلميذ مستوى التعليم المتوسط بشكل خاص، من حيث يمر في هذه الفترة من العمر بمرحلة المراهقة والتي يطلق عليها اسم « سن العاصفة » ومدى ارتباطه - أي العنف - بالنسق الثقافي والبيئة الاجتماعية الجزائرية، والبيئة المدرسية والبيئة التكنولوجية والإعلامية وما يصاحبها من عوالم افتراضية التي أضحت قنواتٍ للصرف للأخلاقي بدل أن تكون قنوات إعلامية مفيدة. كما سيسهم هذا البحث في تحديد ملامح الطرق والآليات التي يمكن اتباعها لمجابهة تنامي هذه الظاهرة، كل ذلك انطلاقا من الإشكالية التالية : فيم تكمن عوامل سلوك العنف لدى التلاميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية ؟ وما آليات مجابهته ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية التي نسوقها على النحو التالي:

- 1- أهنالك عوامل مجتمعية أدت إلى تزايد سلوك عنف التلاميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية ؟
- 2- أهنالك عوامل ذات علاقة بطبيعة النظام الإداري والبيداغوجي للمنظومة التربوية تكون قد أدت إلى ذبوع سلوك عنف التلاميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية؟
- 3- أعتبر الوسائط الإعلامية شريكا في تشكل سلوك العنف لدى التلميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية؟
- 4- ما آليات مجابهة كل العوامل المؤدية إلى تزايد سلوك عنف التلميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية؟

2- فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية :

* إن عنف التلميذ بالمؤسسات التربوية والتعليمية، يستوجب النظر إلى علاقته بالسياق المجتمعي بصفته ظاهرة متصلة بطبيعة الحراك الاجتماعي.

* إن تفشي سلوك العنف لدى التلاميذ بالمؤسسات التربوية والتعليمية مرتبط بالقوانين المنظمة لسير للمؤسسات التعليمية ونوعية الفاعلين بها.

* تعتبر الوسائط الإعلامية وسيطا فاعلا في تشكل سلوك العنف لدى التلاميذ من حيث أن الطفل يقوم بنقص الأدوار لاستفراغها بالمدرسة باعتبارها فضاء اجتماعيا أيضا.

* هنالك عوامل أخرى غير السياق المجتمعي والقوانين المنظمة لسير للمؤسسات التعليمية والوسائط الإعلامية تكون قد ساهمت في تكريس سلوك العنف لدى التلاميذ بالمؤسسات التربوية والتعليمية.

3- أهمية الدراسة :

- تكتسي هذه الدراسة من الأهمية ما يضع ظاهرة عنف التلاميذ بالوسط المدرسي تحت محك التحليل قصد محاولة فهم تزايد سلوك عنف التلاميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية ومدى ارتباطها بالمجال الاجتماعي أو بمجال قنوات الإعلام والاتصال المتاحة في عصرنا الراهن أو بمجالات يُجهل معرفتها إلى غاية مرحلة التقصي عن حقيقة هذا العنف الذي تهدف إليه هذه الدراسة.

- إفادة الهيئات المعنية بنتائج هذه الدراسة قصد الاستفادة من توصياتها.

- لعل التوصيات التي تنتج عن حصيلة هذه الدراسة بإمكانها أن تقدم بدائل عن واقع العنف بالمدرسة الجزائرية إلى واقع تعليمي آمن يكرس طموحات وأهداف المنظومة التربوية وطموحات الإطار المجتمعي.

4- أهداف الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات السابقة تتحدد أهداف الدراسة كالآتي:

1- محاولة التعرف على العوامل المرتبطة بالإطار الاجتماعي التي أدت إلى تزايد سلوك عنف التلاميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية.

2- محاولة التعرف على العوامل المرتبطة بالمنظومة التربوية التي أدت إلى ذبوع سلوك عنف لدى التلاميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية.

3- محاولة التعرف على دور الوسائط الإعلامية على شاکلة القنوات التلفزيوني، الانترنت والعالم الافتراضية وضلوعها في تشكل سلوك العنف لدى التلميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية.

4- محاولة التعرف على الآليات التي بمقدرتها الحد أو التخفيف من حدة انتشار سلوك عنف التلميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية.

5- حدود الدراسة:

هنالك حدود موضوعية وأخرى مكانية وبشرية تتوقف عليها هذه الدراسة، نستعرض تفاصيلها كالتالي:

أ- الحدود الموضوعية:

تتمحور الحدود الموضوعية للدراسة حول كشف العوامل المؤدية إلى تزايد ظاهرة عنف التلاميذ بمؤسسات التعليم الجزائرية وآليات مواجهتها.

ب- الحدود المكانية:

تشمل الحدود المكانية للدراسة مؤسسات التعليم الجزائرية عبر مختلف ولايات الوطن الجزائري وعبر كامل أطوار التعليم تحت طائلة التقصي حول ظاهرة العنف المتفشية بها.

ج. الحدود الزمانية:

تم إجراء الدراسة في الفترة الممتدة بين 15 جانفي 2017 إلى غاية 27 أفريل من نفس السنة.

د- الحدود البشرية:

تتضمن الحدود البشرية للدراسة، عينة مكونة من النخبة الجامعية⁸⁵، ممثلة في الأساتذة الجامعيين الذين تتنوع حقول اختصاصاتهم، من مختصين في علم النفس، علم الاجتماع، علوم الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى تنوع انتماءاتهم الجغرافية.

6- منهج الدراسة :

إن عملية فهم ظاهرة تزايد سلوك العنف لدى التلميذ وتحليل عوامله والبحث عن طرق مواجهته بمؤسسات التعليم الجزائرية، سواء ارتبطت عوامله بالإطار المجتمعي أو بأي إطار آخر يستدعي دون شك توظيف المنهج الوصفي، وبالضبط مدخله التحليلي. فمثل هذه الدراسات تتطلب وصفا وتحليلا دقيقا للبنيات المُشكَّلة لظاهرة عنف التلاميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية بما يحقق ممارسة إمبريقية.

7- إجراءات الدراسة:

7-1- عينة الدراسة:

تضمنت عينة الدراسة إجمالا على 30 مفردة من الأساتذة الجامعيين، تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية، يمثلون ثلاثة تخصصات ويمثل عن كل اختصاص 10 وحدات وهي : علم النفس، علم الاجتماع، علوم الإعلام والاتصال، وذلك قصد الحصول على خطابات متنوعة، قد تتباين في اتجاهاتها وزاوية تحليلاتها. إلا أن الغرض يبقى واحدا، وهو معرفة علل العنف بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية ومحاولة إيجاد حلول لهذه المعضلة. علما بأن مجتمع البحث تم فيه الأخذ بعين الاعتبار متغير الجنس، متغير الوظيفة ومتغير التخصص والأصل الجغرافي، دون مراعاة متغير السن للمبحوثين.

7-2- تقنيات الدراسة:

7-2-1- الملاحظة:

وذلك من خلال ملاحظتنا المباشرة لأعمال عنف التي يشترك فيها التلاميذ، وبشكل أخص أمام مداخل المتوسطات والثانويات، إضافة إلى ما نشاهده يوميا في شكل ملاحظة غير مباشرة عبر الفضائيات التلفزيونية والصحف اليومية الجزائرية من صور تؤكد فعلا وجود عنف بين أوساط التلاميذ، ناهيك ما يقص علينا من أقوال الفاعلين التربويين من أساتذة ومشرفين تربويين العاملين بمختلف المؤسسات التربوية.

7-2-2- الاستمارة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة، موجهة للنخبة الجامعية بغرض الحصول على خطابات متعلقة بأهداف الدراسة. وقد اختلفت طرق توزيع الاستمارة على المبحوثين، حيث كانت تتم عملية التوزيع بشكل شخصي ومباشر أحيانا، وعبر البريد الإلكتروني أحيانا أخرى، علما بأن عملية استعادت الإستمارات اعترتها بعض الصعوبات.

8- تحديد المفاهيم :

8-1- عنف التلاميذ :

هو أحد صور انحراف السلوك لدى التلميذ يصل إلى العدوانية أحيانا، ويكون بين التلاميذ تجاه بعضهم البعض، وبين التلميذ واعتدائه على الفاعلين التربويين (أساتذة وطاقم إداري). يستخدم في هذا العنف التهديد اللفظي كالكلام الفاحش والبذيئ والسب والشتم لإلحاق الأذى المعنوي بالغير، كما يستخدم في هذا العنف القوة العضلية كالضرب والجرح أو القوة المادية أي العدوانية كالأسلحة البيضاء أو أي آلة يمكن أن تتسبب في إلحاق الأذى والضرر الجسدي البليغ بالأشخاص، إلى جانب المساس بالملكات العمومية للدولة كسرقة أو تخريب أو إتلاف الوسائل والأدوات والأجهزة التابعة للمؤسسة.

8-2- مؤسسات التربية والتعليم الجزائرية:

وهي مؤسسات التربية والتعليم المتواجدة عبر تخوم الدولة الجزائرية، مشتملة أيضا كل الأطوار التعليمية انطلاقا من مستوى التعليم الابتدائي إلى مستوى التعليم المتوسط وصولا إلى مستوى التعليم الثانوي.

9- نتائج الدراسة:

إن ما تمخضت عنه هذه الدراسة من نتائج، قد فرض علينا نوعا من التقسيمات التي يمكن من خلالها أن نرجع ونصنف عوامل عنف التلميذ بمؤسسات التربية والتعليم الجزائرية إلى عوامل يكون أحدها مرتبط بالإطار الاجتماعي، أما ثانيها فهو مرتبط بمنظومة التربية والتعليم، وعوامل أخرى مرتبطة بوسائل الإعلام والاتصال.

إن العوامل التي تربط ظاهرة عنف التلاميذ⁸⁶ بالإطار الاجتماعي، ترجع إلى الأسرة والجمعيات الثقافية والرياضية والمجتمع المدني، وعلاقة كل ذلك بالتربية، فهي تسجل تراجعاً رهيباً في أدوارها المنوطة بها نتيجة للتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية بالإضافة إلى تلك التغيرات التي نحصرها في عمل المرأة مثلاً وظهور دور الحضانة. كما أن السلوك العنيف للطفل والفرد بشكل عام ناتج عن السلوكات العدوانية بين الأبوين، الزوج وزوجته وهذا الإطار كفيل لوحده بنقل السلوك العدواني للأطفال، وبالتالي فالوسط الأسري العنيف الذي يصل فيه الأبوين إلى الاعتداء اللفظي والجسدي يشجع على الاستعداد الاجتماعي لممارسة العنف وتعفن المحيط الاجتماعي. ولإطار منظومة التربية والتعليم دور أيضاً في التسهيل من مهة تقشي سلوك العنف بين التلاميذ، فالوسط المدرسي الداخلي هو فضاء خاص للتلاميذ أصبح يشهد غياب الرقابة الإدارية على التلاميذ يدعمه في ذلك غياب التواصل الأسري داخلياً بين أفراد الأسرة والواحدة، زد على ذلك المحيط الخارجي وتغييب دور جمعية أولياء التلاميذ، علاوة على اكتناظ الأقسام، جعل هم الأستاذ ينصب على إتمام البرنامج التعليمي بعيداً عن إعطاء دروس في التربية والأخلاق.

أما وسائل الإعلام على غرار بعض القنوات التلفزيونية والانترنت بكل فضاءاته، فقد أضحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية وتطور الحياة الاجتماعية، وإن خروج المرأة للعمل أو لامبالاة الأبوين بما يشاهده الأولاد عبر الفضائيات أو التواصل عبر الفيسبوك، جعل الأطفال يكونون عرضة للتربية من قبل المضامين الإعلامية، وبما أن إنتاجنا الإعلامي ضئيل مقارنة بما هو قادم لنا من قيم من ثقافة أخرى بعيدة كل البعد عن قيمنا، بما فيها العنف فإن هذا يكون له أثر كبير على سلوك الأطفال والذي نسميه إعلامياً التأثير البعيد المدى، لذلك لا ينبغي إطلاق العنان للأطفال في متابعة كل البرامج التلفزيونية لأنها قد تكون العامل الرئيس في نقشي ظاهرة العنف. وفيما يلي أهم النتائج المفصلة المتوصل إليها:

9-1- العوامل المرتبطة بالإطار الاجتماعي:

ووفق التوافق الحاصل بين مفردات عينة البحث حول عنف التلميذ ومدى ارتباطه بالإطار الاجتماعي. فإن النتائج قد أفضت إلى ما يلي:

- * الخلافات الزوجية وسوء العلاقة بين الأبوين وممارسة العنف اللفظي والجسدي بين الطرفين، لها تأثيراتها المباشرة لإنتاج طفل مختل التوازن النفسي إلى درجة إمكانية الانحراف وممارسة العنف.
- * عدم التكفل التربوي الجدي للأبوين بالأبناء.
- * الفراغ الروحي الذي تعيشه الأسرة الجزائرية اليوم أدى إلى انهيار دورها في الحرص على التنشئة الدينية للأبناء.
- * غياب الوالدين عن أداء دور المتابعة المستمرة للأبناء داخل البيت وخارجه.

- * تغير المنظومة القيمية والتربوية للأسرة، بالإضافة إلى الانفلات الوظيفي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.
- * تفشي ظاهرة الطلاق التي يغدو الأبناء ضحية له حيث عادة ما يصبح الشارع بكل أوضاره، الكفيل الوحيد للطفل والمراقق.
- * التغير في نمط البنية الذهنية للأسرة الجزائرية وتأثرها بفكرة منح الحرية المطلقة للطفل في اختياراته وتصرفاته دون مراعاة المرجعية الثقافية الجزائرية التي أضحت قديمة في نظر الكثير من الناس.
- * إن انتشار أماكن اللهو كقاعات ألعاب الفيديو بمختلف الأحياء وبجوار المدارس أيضا واستقطابها لفئات عمرية مختلفة دون قيود أمنية، تعد بيئة ملائمة لتعاطي السجائر والمخدرات والتلاس وتبادل الكلام الفاحش والدخول في صراعات جسدية، وذلك سبب وجيه في انحراف الأطفال.
- * تخلي المجتمع المدني عن مهمة التربية، ورمي المسؤولية كاملة المدرسة فقط .
- * تواجد مدراس الأحياء الشعبية، في مناطق محاطة بأكشاك بيع السجائر والتبغ.
- * انتشار مروجي وبائي المخدرات بمختلف الأماكن حتى الأماكن المتاخمة للمدارس.
- * تعقد الوظائف وتعرض بعض الأسر للحرمان من إشباع الحاجات الأساسية، يدفع الأب والأم للاستقلال عن أداء أدوار رعاية ومتابعة ومراقبة الطفل داخل الأسرة.
- * تقلص دائرة تنشئة الطفل التي كانت تتعدى إلى تدخل أعضاء العائلة الممتدة وسكان الجوار.
- * شيوع سلوك الحماية والمدافعة بالأسلحة البيضاء ببعض الأحياء الشعبية التي تتخذ من العنف وسيلة لحل المشكلات التي يواجهها قاطنو الحي.
- * ضعف فعالية مراكز الشباب في شغل وامتصاص أوقات فراغهم.
- * ضعف دور الجمعيات الفاعلة في المجتمع كالجمعيات الثقافية والرياضية في احتواء الطفل والشباب وامتصاص طاقته للحد من التوتر والاضطراب الذي يعرفه التلميذ المراهق في هذه المرحلة.
- * غياب الصرامة في تنفيذ بنود القوانين والتساهل في ردع المخالفين، وبالتالي يجنون لتكرار أعمال عنف أخرى.

9-2- العوامل المرتبطة بمنظومة التربية والتعليم:

أ- العوامل المرتبطة بالمنهاج الدراسي:

- * ضعف في الكم والمحتوى للبرامج التي تكسب التلميذ خلق التعامل مع الغير.
- * انعدام برامج تنمية قدرات ومهارات التلميذ في ضبط النفس.
- * ضعف المنهاج الدراسي من اشباع الحاجات إلى احترام الغير.

ب- العوامل المرتبطة بالأستاذ:

- * لامبالاة بعض الأساتذة في أداء دور التوجيه الخلقى والسلوكي للتلاميذ.

* عدم تمكن بعض الأساتذة من الإلمام بمهارات التواصل والتعامل مع الأنماط السلوكية للتلاميذ، لا سيما وأنه في سن المراهقة.

* غياب الرسالة التربوية وغياب الكفاءة والأهلية المعرفية والتربوية للطاقت التربوي، أساتذة وإداريين.

* غياب الضمير المهني لدى الكثير من المعلمين والأساتذة.

* التخلي عن دور حث التلميذ على القيم الأخلاقية والمواطنة عبر كامل السنة الدراسية، واقتصار هذا الوعظ والإرشاد إلا في الدرس الافتتاحي للدخول المدرسي.

ج- العوامل المرتبطة بإدارة المدرسة:

* تواطؤ الجهات الوصية في تغليب مصلحة التلميذ على حساب الأستاذ والإدارة، التي أضحت مكتوفة الأيدي أمام حزمة القرارات الوزارية التي تتغاضى عن الإجراءات التقويمية والردعية للسلوك المنحرف للتلميذ.

* عدم امتلاك الإدارة المدرسية لسلطة قانونية تخول لها التعامل مع عنف التلميذ بشكل حر وصارم.

* عدم امتلاك الإدارة المدرسية لسلطة قانونية تخول لها اتخاذ قرار الحد من عنف التلاميذ بالمدارس، فالفاعل التربوي عرضة للمتابعة تصل إلى العقاب إذا ما اتخذ موقفا لتسوية سلوك التلميذ.

* غياب الرقابة الإدارية على التلاميذ داخل المؤسسة وعند مداخلها.

* ضعف استخدام بعض الإدارات المدرسية لمهارات التواصل مع التلميذ المراهق في مواجهة مشكلاته النفسية.

* غياب التوعية والنشاطات الترفيهية والعمل الجماعي بين التلاميذ والأساتذة والإدارة. فالمعلم والأستاذ والإدارة كل يغذي العنف بشكل أو بآخر في ظل غياب هذه المساحة من الانسجام.

* شبه انعدام لدور الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين في التقصي عن مشكلات التلميذ لإيجاد حلول مناسبة لها .

* لا مبالاة بعض الإدارات المدرسية بمسألة تنمية القيم الخلقية وتوعية التلميذ من خطر العنف ونتائجه.

* تراجع المدرسة عن أداء مهام الرعاية النفسية والاجتماعية للتلميذ.

د- العوامل المرتبطة بالتلميذ:

* عدم تشبع التلميذ بالوابع الديني وغيابه أحيانا.

* انتشار المواد المحضورة، كالمخدرات والأقراص المهلوسة بين أوساط التلاميذ.

* عدم استيعاب التلميذ لبعض القيم كالانضباط، احترام الغير، احترام المؤسسة، المحافظة على ممتلكات الغير.

* القلق النفسي للتلميذ بتهديدات المستقبل واعتقاده بعدم قدرة التعليم على ضمان مستقبل أو وظيفية تضمن له الاستقرار في المستقبل.

* قابلية التلميذ لتقليد نماذج شخصيات عنيفة أو تقمص دور المعنف الذي لا يمكن هزمه.

* ربط فئة الذكور من التلاميذ العنف بالرجولة.

* اعتقاد التلميذ أن التسامح دليل على الضعف والجبن وأن الإنسان المسالم تضيع حقوقه.

* تلاشي رغبة التلميذ في التعلم.

* ضعف شعور بعض التلاميذ بالانتماء إلى المدرسة، فلا يحملهم على التعلم إلا لتمضية الوقت.

الإطار الأمني:

* قصور الرقابة الأمنية في أماكن تجمعات التلاميذ بجوار المدارس وتجمعات الشباب في زوايا الشوارع والأماكن المشبوهة.

* تغاضي رجل الأمن عن الأحداث ومظاهر العنف التي تقع أمام مرأى عينيه دون أي تدخل.

9-3- العوامل المرتبطة بالإطار الإعلامي:

* التدفق الإعلامي الرهيب واتساع رقعة التداول على شبكة الإنترنت عند المراهقين وما لها من أثر سلبية على زعزعة الإطار الأخلاقي للمراهق والشاب واستقراره النفسي.

* غياب دور الأجهزة الثقافية والإعلامية في التوعية الدينية في إطار برامجها المبتة.

* اتساع رقعة تداول فضاء الفايسبوك الذي أضحى منبعاً مغذياً قويا للطفل والمراهق، وانفتاح المجال للتعرض إلى مواد جنسية وأخرى تحمل أعباء غير بريئة من مظاهر التعذيب والعنف.

* إن أكثر البرامج التي يهتم بها ذوو الأعمار اليافعة تتعلق أساساً بالعنف وتشجع عليه.

* غياب المراقبة من قبل الأوصياء وانتشار عدوى التقليد حتى في السلوك العنيف و البذيء.

* تشكل الوسائط الإعلامية الحديثة مغذياً رئيسياً للعنف، فالطفل جبل على حب التقليد فلا محالة من يعيد إنتاج مشاهد العنف على أرض الواقع.

10- التوصيات والحلول:

أ- على الصعيد الاجتماعي:

* تشديد الرقابة الأمنية والتصدي لحاملي الأسلحة البيضاء والأسلحة بمختلف أشكالها لا سيما امام مداخل المؤسسات التربوية.

* إيلاء الأسرة الاهتمام بالتربية الدينية في تنشئة الأولاد.

* تحسين المستوى المعيشي للعائلات المعوزة.

* خلق مراكز للإرشاد الأسري لتأهيلها اجتماعياً.

* تفعيل دور الشباب ببرامج هادفة بدل تشجيع الحفلات الغنائية واللهو، بحكم أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم.

* على مؤسسات المجتمع المدني التفعيل من نشاطها التربوي كتوعية الأطفال والشباب بمخاطر المخدرات والخمور ومدى تأثيرها سلبا على صحة الفرد واستقرار المجتمع.

* على الأسرة أن تمثل للطفل أنها قدوة حسنة في المجتمع حتى يتقمص الطفل نفس أدوار أسرته.

* تفعيل البرامج التنموية للأسرة الجزائرية بما يوفر الرعاية الاجتماعية والمعيشية للأسر الفقيرة وإشباع حاجاتها الأساسية لا سيما بالمناطق التي تعيش في سكنات فوضوية.

* على وسائل الإعلام المساهمة في توعية الأطفال والشباب بمخاطر العنف وعواقبه.

ب- على صعيد منظومة التربية والتعليم:

أولاً: على مستوى المناهج الدراسية:

* تخصيص مادة تربوية تسمى التربية الخلقية.

* التكتيف من الحجم الساعي الأسبوعي لمادة التربية الإسلامية.

* تنمية الوازع الديني للتلاميذ وتلقينهم السلوك الحميد معرفة وممارسة.

* ضرورة توفر المناهج الدراسية على الأنشطة المتنوعة بما يحقق إشباع حاجات التلاميذ النفسية والعاطفية والفكرية.

* ضرورة تكييف المقررات الدراسية بما يمنح للتلميذ مهارات في ضبط النفس وحل الخلافات بطرق ودية وسلمية.

ثانياً: على مستوى الأستاذ:

* مراعاة الصرامة والدقة في انتقاء المعلمين والأساتذة.

* تدريب المعلمين والأساتذة على طرق التعامل مع التلميذ عبر مختلف اطوار التعليم.

* التدرب على طرق إثارة دافعية التلميذ نحو التعلم.

ثالثاً: على مستوى إدارة المؤسسة - المدرسة -:

* احتواء الطفل في مراحل تعلمه الأولى، وتقادي حشوه في سن متقدمة بمنظومة من الأفكار المغلوطة تربوياً، على شاكله الحقوق والحريات التي لا يستطيع فهمها على نحوها الإيجابي في مثل هذه السن، وهو ما يولد لديه نوعاً من العصيان، ويتعسر عليه فهم معاني الانضباط وضرورة الخضوع للمعلم والأستاذ أو الأولياء على السواء.

* إن عمل المؤسسة التربوية التي من المفروض أن تكون اسماً على مسمى لتقوم بالدور التربوي قبل التعليم، وذلك بفرض الانضباط انطلاقاً من الزي والمظهر إلى السلوك وآداب المعاملة.

* ضرورة فرض الرقابة عند مداخل المؤسسات التعليمية، لا سيما على التلاميذ المسبوقين بأعمال عنف بدخل المؤسسة التعليمية.

* العمل على دراسة نفسية التلاميذ التي ينبغي أن يسخر لها التكفل التام بإشراك مختصين نفسانيين.

* منح إدارة المدرسة صلاحيات اتخاذ القرارات والتدابير العقابية ضد التلميذ للحد من عنف التلاميذ بالمدارس.

* ضرورة تفعيل قانون إدراج نقطة الانضباط داخل القسم والمؤسسة واحتسابها ضمن شروط النجاح في العام الدراسي.

* إعادة بعث قانون يمنح للأستاذ والإدارة حق ضرب التلميذ بالمدرسة في حالة اقتراف أخطاء جسيمة، كنمط تقويمي يتوافق وذهنية الفرد الجزائري.

* تنظيم تظاهرات دينية للتلاميذ للارتقاء بمستوى الثقافة الدينية لديهم.

* العمل على تفعيل دور الإحصائي النفسي الاجتماعي بشكل دوري في الإصغاء إلى مشكلات التلاميذ.

* تنمية الشعور لدى التلميذ بالانتماء للمدرسة والوطن، ضمن المقررات الدراسية عبر كافة الأطوار التعليمية.

ج- على صعيد وسائط الإعلام:

وتتوقف على مجموعة من التوصيات التي ينبغي أن يعكف عليها القائمون والأوصياء على مجال السعي البصري، وينبغي عملها على ما يلي:

* تكثيف أدوات الرقابة من خلال استخدام تكنولوجيات متطورة لتعديل مسار المشاهد والمواقع أو حجبها، لا سيما على الشبكة العنكبوتية والفضاءات المتاحة بها على شاكلة الفايبروك.

* خلق خلايا إستراتيجية متخصصة في المجال الإعلامي لمراقبة ما يستقطب ويستهلك بناء على ما يتوافق ومقومات الأمة الجزائرية وهويتها، خاصة ونحن أمام مجال منفتح كلياً على سيل عرم من القنوات الفضائية المتعددة الاتجاهات والخطابات.

* ضرورة مراقبة السلطات المعنية للتدفق الحر للمضامين الإعلامية المشحونة بالعنف والجريمة والجنس.

* إشراك وسائل الإعلام خاصة المرئية منها في توعية الأسرة بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء.

* تخصيص حصص تلفزيونية توعوية وإرشادية للأطفال والمراهقين للتخفيف من حدة الأضرار التي تتسبب فيها الفضائيات ببيئاتها على الصعيد النفسي والاجتماعي للطفل والمراهق والشباب.

* على القنوات التلفزيونية التركيز على البرامج التي تدعم أخلاقيات احترام الغير وترسيخ الآداب العامة.

الهوامش :

- 1- في سؤال موجه لعينة البحث عن أي الأطوار التعليمية التي تشهد انتشارا للعنف بين أوساط التلاميذ، فكانت
- 2- الإحصائيات كما يلي: مستوى التعليم المتوسط 88% ، مستوى التعليم الثانوي 11%، مستوى التعليم الابتدائي 01%.
- 3- كنا نود قبل الشروع في تحليل الموضوع، أن نسلك الطريق المباشر الذي يقودنا للحصول على بيانات وخطابات من الفاعلين المباشرين بالمؤسسات التربوية (مدراء المدارس، الإداريين، الأساتذة)، لكن الأمر حال دون الحصول على ترخيص يسمح لنا بالاتصال المباشر بالفاعلين التربويين بطريقة قانونية - بالرغم من أن بعض المدراء والأساتذة كانوا قد استحسنوا الموضوع وأبدوا استعداداتهم للإجابة عن الأسئلة التي ستطرح عليهم أثناء المرحلة الاستطلاعية للدراسة-، ونظرا لوجود بعض الطابوهات الكلاسيكية، فلم يكن لنا بد غير اتخاذ مسلك آخر لعينة البحث، حيث
- 4- تم التوجه نحو النخبة الجامعية لأنها الأقدر على فهم وتحليل المعطيات.
- 5- هي نماذج من الحالات التي سيتم عرضها على سبيل المثال - لا الحصر - لتكون خلاصة الحالات المستجوبة على شكل نقاط مفصلة .¹ ضمن نتائج البحث.